

وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية
المستلم
التاريخ: ٢٠١٩ / ٤ / ١٩
رقم الملف: ٢٠١٩ / ٧ / ١٩٢

الجمهورية اللبنانية
رئاسة مجلس الوزراء

رقم الصادر: ٥٧٨٠/م
رقم المحفوظات:
بيروت، في: ١١ / ٤ / ١٩

معالي وزير

الموضوع: تحديث خطة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد واعادة صياغتها عند
الاقتضاء

المرجع:

- قرار مجلس الوزراء رقم ٧٠ تاريخ ٢٠١٩/٤/٤

اشارة الى الموضوع والمرجع اعلاه،

قرر مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٩/٤/٤ (القرار رقم ٧٠) تشكيل لجنة برئاسة دولة رئيس مجلس الوزراء وعضوية دولة نائب رئيس مجلس الوزراء ووزراء المالية، الداخلية والبلديات، العدل، وزير الدولة لشؤون رئاسة الجمهورية، وزير الدولة لشؤون مجلس النواب ووزير الدولة لشؤون التنمية الادارية مهمتها تحديث خطة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد واعادة صياغتها عند الاقتضاء، بعد ارسال ملاحظاتكم في مهلة اسبوع الى وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية التي تقوم بدرسها ومن ثم رفعها الى اللجنة المذكورة قبل عرضها على مجلس الوزراء.
منه للتفضل بالاطلاع والعمل على تنفيذ القرار المبين اعلاه.

القاضي محمود مكيه

السيدة نانا سركيس

امين عام مجلس الوزراء

للإحالة الى:

السيد سركيس

الوزير

بيروت في: ١١ / ٤ / ١٩

٢٠١٩ / ٤ / ١٩

رقم المحضر: ٧

رقم القرار: ٧٠

سنة: ٢٠١٩

من محضر جلسة مجلس الوزراء

الواقع في: ٢٠١٩/٤/٤

يوم: الخميس

المنعقدة في: السراي الكبير

الموضوع: عرض وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية مشروع الاستراتيجية الوطنية

لمكافحة الفساد.

المستندات:

- القانون رقم ٣٣ تاريخ ٢٠٠٨/١٠/١٦ (الاجازة للحكومة الانضمام الى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد).
- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٦ تاريخ ٢٠١١/١٢/٢٧ (تشكيل لجنة وزارية لمكافحة الفساد).
- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٧ تاريخ ٢٠١١/١٢/٢٧ (تشكيل لجنة فنية لمعاونة اللجنة الوزارية المكلفة مكافحة الفساد).
- قرار وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية رقم ١٧٤ تاريخ ٢٠١٦/٢/١٨ (تشكيل لجنة مصغرة لوضع "استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد" من بين اعضاء اللجنة الفنية المكلفة بمعاونة اللجنة الوزارية لمكافحة الفساد).
- كتاب وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية رقم ١٠٩/ص/٢٠١٩ تاريخ ٢٠١٩/٣/١٨.

قرار المجلس

اطلع مجلس الوزراء على المستندات المذكورة أعلاه،

وقد تبين منها أن وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية يفيد بأن الفساد يشكل عبءة عنيدة امام مشروع بناء الدولة وإن مكافحته من العناوين الاصلاحية الأساسية التي يجمع عليها اللبنانيين.

وبما أن البيان الوزاري لحكومة "الى العمل" التزم القيام باصلاحات هيكلية من ضمنها "اقرار

الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد"،

رقم المحضر: ٧

رقم القرار: ٧١

تاريخ القرار: ٢٠١٩/٤/٤

وبما أن تنفيذ الاستراتيجية المذكورة ومخططها التنفيذي يعد من التزامات لبنان في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي أصبح لبنان دولة طرف فيها رسمياً في ٢٢ نيسان ٢٠٠٩، والتي تنص في المادة الخامسة ان "تقوم كل دولة طرف، وفقاً للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني، بوضع وتنفيذ أو ترسيخ سياسات فعالة منسقة لمكافحة الفساد، تعزز مشاركة المجتمع وتجسد سيادة القانون وحسن ادارة الشؤون والممتلكات العمومية والنزاهة والشفافية والمساءلة"،

وبما أنه من شأن اقرار الاستراتيجية المساهمة في تحقيق اهداف التنمية المستدامة (لا سيما الهدف السادس عشر: السلام والعدل والمؤسسات القوية)، وتشكيل رافعة أساسية ل"رؤية الحكومة اللبنانية للاستقرار والنمو وفرص العمل" ويصب في انجاح مقررات ومخرجات " المؤتمر الاقتصادي لأجل التنمية بواسطة الإصلاح ومع المؤسسات" المعروف بمؤتمر "سيدر"،

لذلك، يعرض وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية مشروع الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ومخططها التنفيذي ليصار الى:

- ١- اقرارها رسمياً واتخاذ ما يلزم لتعميمها على كافة الجهات المعنية بتنفيذها
- ٢- تكليف وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية بتشكيل فرق عمل لمتابعة تنفيذ الاستراتيجية ورصدها وتقييم الجهود ذات الصلة وفق ما تقتضيه الحاجة. على ان ترفع الوزارة تقرير دوري عن تقدّم العمل في تنفيذ الاستراتيجية كل ثلاثة اشهر وتقرير ختامي آخر السنة عن النتائج المحققة.
- ٣- تكليف مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية بوضع موازنة مفصلة لتنفيذ الاستراتيجية ومخططها التنفيذي يصار الى عرضها على رئاسة مجلس الوزراء لقرارها وتوفير الموارد اللازمة لذلك.
- ٤- الطلب الى كل وزارة تكليف موظف اتصال يكون معنياً بتنسيق العلاقة بين الوزارة او المؤسسة المعنية وبين فرق العمل المنشأة لمتابعة تنفيذ الاستراتيجية ورصدها وتقييمها.

بناء عليه،

وبعد المداولة،

٩

رقم المحضر: ٧

رقم القرار: ٧٠

تاريخ القرار: ٢٠١٩/٤/٤

قرر المجلس تشكيل لجنة برئاسة دولة رئيس مجلس الوزراء وعضوية دولة نائب رئيس مجلس الوزراء - وزير المالية - وزير الداخلية والبلديات - وزير الدولة لشؤون رئاسة الجمهورية - وزير العدل - وزير الدولة لشؤون مجلس النواب ووزير دولة لشؤون التنمية الادارية مهمتها تحديث الخطة موضوع البحث واعادة صياغتها عند الاقتضاء بعد ارسال ملاحظات الوزراء في مهلة اسبوع الى وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية التي تقوم بدرستها ومن ثم رفعها الى اللجنة المذكورة قبل عرضها على مجلس الوزراء

القاضي محمود مكّيّه

أمين عام مجلس الوزراء

يلغ لجانب :

- دولة نائب رئيس مجلس الوزراء
- السادة الوزراء
- وزير المالية
- وزير الداخلية والبلديات
- وزير العدل
- مكتب وزير دولة لشؤون التنمية الإدارية
- المديرية العامة لرئاسة الجمهورية
- المديرية العامة لرئاسة مجلس الوزراء
- مؤسسة المحفوظات الوطنية
- مركز المعلوماتية
- المحفوظات

بيروت ، في ٥ / ٤ / ٢٠١٩